معانا هو جوابكم فهو جوابنا. وبيان الاشتراك ان النظر لو وجب بالعقل لوجب بالنظر
لان وجوبه ليس معلوما بالضرورة بل بالنظر فيه والاستدلال عليه بمقدمات مفتقرة الى
انظار دقيقة من ان المعرفة واجبة وانها لا تتم الا بالنظر وان ما لا يتم الواجب الا به فهو
واجب فيصح للمكلف ان يقول لم ايضا لا انظر اصلا ما لم يجب علي النظر ولا يجب ما لم انظر فيلزم الدور م
المحذور لا يقال قد يكون وجوب النظر فطري القياس بان ينبه النبي للمكلف مقدمات
ينساق ذهنه اليها بلا تكلف وتفيده العلم بذلك ضرورة لانا نقول كونه فطري القياس
مع توقفه على ما ذكرتموه من المقدمات الدقيقة الانظار باطل قطعا ولو سلمناه بان يكون هناك
دليل اخر ولكن لا يجوز للمكلف ان لا يصغي الى كلام النبي الذي اراد به التنبيه ولا يستمع به ولا
يأثم بترك النظر والاستماع اذ لم يثبت بعد وجوب شيء اصلا فلا يمكن الدعوة واثبات
النبوة وهو المراد بالافحام وثانيا بالحل بان قوله لا يجب النظر علي ما لم يثبت الشرع عندي انما
يصح اذا كان الوجوب عليه بحسب نفس الامر متوقفا على العلم بالوجوب المستفاد من العلم
بثبوت الشرع ولكنه لا يتوقف كذلك العلم بالوجوب موقوف على نفس الوجوب لان
العلم بثبوت شيء فرع لثبوته في نفسه فانه اذا لم يثبت في نفسه كان اعتقاد ثبوته جهلا
مركبا لا علما فلو توقف الوجوب على العلم بالوجوب لزم الدور وان لا يجب شيء على الكافر
ايضا فليس الوجوب في نفس الامر موقوفا على العلم بالوجوب بل نقول الوجوب في
نفس الامر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الامر والشرع ثابت في نفس الامر علم المكلف
ثبوته ونظر فيه اولا وكذلك الوجوب ولا يلزم من هذا تكليف الغافل لان الغافل عما
هو من لم يتصور التكليف لا من لم يصدق به فان قال المكلف ما اعرف الوجوب في نفس الامر
وما لم اعرفه لم انظر قلنا ماذا تريد بالوجوب فان قال اريد به ما يكون ترك ما اتصف به
اثما وفعله ثوابا قلنا له فقد اثبت الشرع حيث قلت بالثواب والاثم فبطل قولك
ما اعرف الوجوب بقولك فاندفع الافحام وان قال اردت به ما يكون ترك ما اتصف به
قبيحا لا يستحسنه العقلاء ويترتب عليه المفسدة قلنا له فانت تعرف الوجوب اذا رجعت
الى عقلك وتاملت فيه اذ يعرف كل عاقل قبح ترك ما اتصف به ومفسدته فبطل
قولك لم انظر ما لم اعرف الوجوب واندفع الافحام وليس فيه لزوم القول بالحسن والقبح
العقليين لانهما ليسا ههنا بالمعنى المتنازع فيه بل بالمعنى المتفق عليه كما لا يخفى واذا عرفت
ما حققنا عرفت ان ما قال الاشاعرة هو الحق **ثم اعلم** ان الماتريدية من اهل السنة
وافقوا اهل الاعتزال في هاتين المسئلتين وكذا الروافض مقتفون على آثارهم في ذلك

ولكن الفرق

ولكن الفرق بين الماتريدية وبين هاتين الفرقتين القائلين ان الماتريدية لا يستلزم عندهم
كون الحسن والقبح عقليا حكما من الله تعالى في العبد بل يصير موجبا لاستحقاق الحكم من الحكيم
الذي لا يرجح المرجوح فالحاكم هو الله تعالى فقط والكاشف هو الشرع فما لم يحكم الله تعالى بارسال
الرسل وانزال الكتب ليس هناك حكم اصلا فلا يعاقب اهل زمان الفترة لترك الاحكام
بخلاف المعتزلة والامامية خذلهم الله تعالى فان كلا من الحسن والقبح يوجب الحكم عندهم من
الله تعالى فلولا الشرع وكانت الافعال بايجاد الله تعالى لوجبت الاحكام كما فصلت في الشريعة

المطلب الثاني من الالهيات

الثاني منها ان الله تعالى حي بالحيوة وعالم بالعلم وقادر بالقدرة وعلى هذا القياس صفاته
ثابتة له كما يطلق الاسماء على الذات وقال الامامية كلهم ليس لله تعالى صفات اصلا ولكن يطلق
على ذاته تعالى الاسماء المشتقة من تلك الصفات فيجوز ان يقال ان الله تعالى حي وسميع وبصير وقدير
وقوي ونحو ذلك ويمتنع ان يقال ان له حيوة وعلما وقدرة وسمعا وبصرا ونحوها وانت خبير
ان عقيدتهم هذه مع كونها خلاف المعقول لان اطلاق المشتق على ذات لا يصح بدون قيام
مبدئه بها اذ الضارب انما يطلق على ذات قام الضرب بها وبدون قيامه لا يحمل المشتق ولا يطلق
مخالفة للثقلين ايضا اما الكتاب فيثبت اياته الكثيرة هذه الصفات له تعالى كقوله تعالى ولا
يحيطون بشيء من علمه وقوله تعالى انزله بعلمه وقوله تعالى وسعت كل شيء علما ورحمة وقوله تعالى يريدون
ان يبدلوا كلام الله واما العترة فلما ذكر في نهج البلاغة في خطب الامير في اكثر المواضع من هذه
الصفات مثل عزت قدرته ووسع سمعه الاصوات وعن الائمة الاخرين مروي بالتواتر اثبات

المطلب الثالث من الالهيات

هذه الصفات له تعالى **الثالث منها** صفاته تعالى الذاتية قديمة لم يزل موصوفا بها قال زرارة
ابن اعين وبكير بن اعين وسليمان ومحمد بن مسلم الذين هم كانوا قدوة الامامية ورواة اخبارهم
ان الله تعالى لم يكن عالما في الازل ولا سميعا ولا بصيرا حتى خلق علما وسمعا وبصرا كما خلقها

لنفسه م

لبعض المخلوقات فصار عالما وسميعا وبصيرا ومخالفة هذه العقيدة لكتاب الله اظهر
من الشمس فانه وقع في كثير من مواضعه وكان الله عليما حكيما وعزيزا حكيما وسميعا بصيرا
ونحوها واما مخالفتها للعترة الطاهرة فلما رواه الكليني عن ابي جعفر عليه السلام انه
قال كان الله ولم يكن شيء غيره ولم يزل عالما وروى الكليني وجمع اخرون من الامامية
بطرق متعددة عن الائمة عليهم السلام انهم كانوا يقولون ان الله سبحانه لم يزل عالما سميعا
بصيرا ومع هذا يرد عليهم ان يكون الله محلا للحوادث وهو باطل بالضرورة **الرابع منها**

المطلب الرابع من الالهيات

ان الله تعالى قادر على كل شيء خالف الشيخ ابو جعفر الطوسي والشريف المرتضى وجمع كثير من
الامامية في ذلك فانهم قالوا ان الله تعالى لا يقدر على عين مقدور العبد ويكفيهم قوله تعالى والله

Copyright © King Saud University